

## ملخص

### التقرير حول قطاع المؤسسات والمنشآت العامة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2011

تمثل المنشآت العامة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة وذلك:

**E** من خلال المساهمة في تنفيذ الأوراش الكبرى المقررة من طرف الحكومة: كتطوير وتحديث البنيات التحتية للموانئ، للطرق السيارة، للسكك الحديدية والمطارات وكذا تنفيذ برامج التجهيزات الأساسية في الوسط القروي (برنامج الكهرباء القروية الشاملة، برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية...)

**E** عن طريق التدخل بكثافة في القطاعات الاجتماعية: تكوين وإدماج، إنجاز السكن الاجتماعي وتطبيق نظام التغطية الصحية الإجبارية.

وقد تميز نشاط المنشآت العامة إجمالاً بأداء اقتصادي ومالي جيد، تأثر نسبياً بالارتفاع القوي لإنجازات المجمع الشريف للفوسفاط خلال سنة 2010 بعد الانخفاض المسجل في 2009 والنتائج الاستثنائية لسنة 2008.

وترتكز برامج عمل المنشآت العامة على:

- متابعة الإصلاحات وإعادة الهيكلة القطاعية للرفع من مستوى إنجازاتها وتنافسيتها والتطلع إلى مساهمة أكبر من قبل هذه المنشآت في تحقيق النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة.
- إنجاز عمليات الشراكة بين المنشآت العامة كما هو الحال بالنسبة للعمليات المنجزة بين المجمع الشريف للفوسفاط والبنك المركزي الشعبي أو بين المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية أو بين المنشآت العامة المعنية بالإستراتيجية اللوجستكية الوطنية والإنعاش.
- مواصلة تحديث وتحسين طرق التدبير والمراقبة والحكامة بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية في مجال الشفافية المالية والمساءلة والتنمية المستدامة.

وستواصل المنشآت العامة خلال 2011 مجهودها في مجال الاستثمار وتدعيم وضعها على المستويين الوطني والجهوي.

ويقدم هذا الملخص أهم الإنجازات والأوراش الكبرى لقطاع المنشآت العامة من خلال المحاور الخمس التالية:

1. منجزات المحفظة العامة ؛
2. العلاقات المالية بين الدولة والمنشآت العامة ؛
3. استثمارات المنشآت العامة ؛
4. حكمة المنشآت العامة.

## 1- منجزات المحفظة العامة

حتى نهاية سنة 2009، أفضت عملية إحصاء المؤسسات العامة والمساهمات المالية، المباشرة وغير المباشرة للدولة والجماعات المحلية، إلى جرد 721 هيئة مقابل 716 هيئة سنة 2008. وتتوزع هذه المحفظة، حسب تصنيف القانون رقم 00-69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات ، على الشكل التالي :

E 240 مؤسسة عامة ؛

E 481 شركة تتوزع كما يلي : 95 شركة الدولة و 128 شركة تابعة عامة و 258 شركة مختلطة. وقد سجلت محفظة الدولة خلال سنة 2009، تطورا تميز على الخصوص :

- بإدراج 46 هيئة جديدة منها 21 هيئة تم إحداثها بموجب نصوص خاصة وتتمثل في شركة التنمية الفلاحية والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات ووكالة الحوض المائي الساقية الحمراء-واد الذهب ووكالة الحوض المائي "غير زيزي غريس" والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية و 16 غرفة جهوية للفلاحة. فيما يخص المنشآت العامة المحدثة بمرسوم طبقاً لمقتضيات المادة 8 من القانون رقم 89-39 المتعلق بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، فيصل عددها إلى 25 هيئة ويتعلق الأمر بشركتين تابعتين لمجموعة العمران وشركات جديدة تابعة جديدة للوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة استغلال الموانئ و بريد المغرب وشركة "مارشيكاميد" وكذا المساهمات الجديدة لكل من صندوق الإيداع والتدبير ومجموعة البنك الشعبي والمجمع الشريف للفوسفاط.

- سحب 41 هيئة من بينها 37 غرفة إقليمية للفلاحة.

## تقديم موجز لأهم مؤشرات قطاع المنشآت العامة

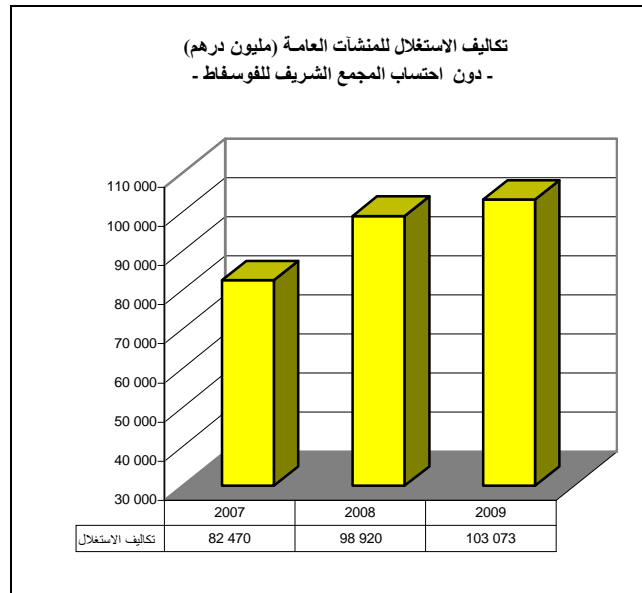
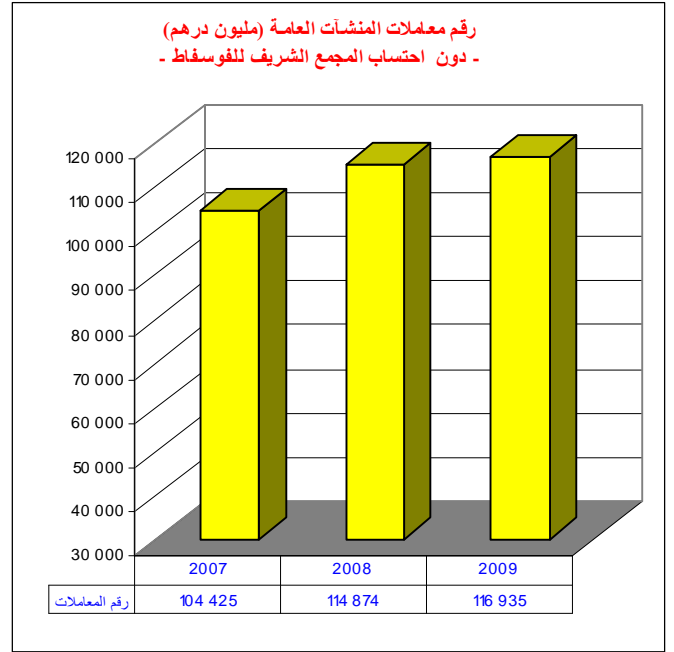
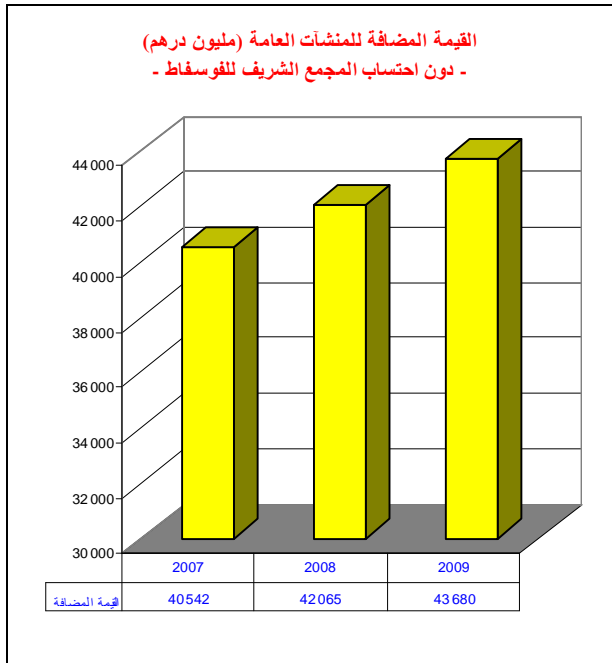
### برسم سنة 2009

بصفة عامة فإن مساهمة المنشآت العامة في الاقتصاد الوطني تبرز من خلال أهم المؤشرات التالية التي تؤكد مكانة هذا القطاع:

الاستثمار	: 67,7 مليار درهم ؛
رقم المعاملات	: 142,2 مليار درهم ؛
القيمة المضافة	: 51,9 مليار درهم ؛
نتائج الاستغلال	: 17,3 مليار درهم ؛
النتائج الجارية	: 17,8 مليار درهم ؛
النتائج الصافية	: 12,7 مليار درهم ؛
الموارد البشرية	: 122.942 مستخدماً؛
الأموال الذاتية	: 230,2 مليار درهم ؛
مجموع الموازنات	: 795,5 مليار درهم ؛
قدرة التمويل الذاتي	: 29,7 مليار درهم ؛
ديون التمويل	: 135,4 مليار درهم.

بعد إنجازات هامة خلال 2008، سجل المجمع الشريف للفوسفاط خلال سنة 2009 تراجعاً واضحة في مؤشرات الاقتصادية والمالية قبل اتخاذ منحى تصاعدي خلال سنة 2010 معلناً بذلك تحقيق نتائج جد إيجابية بالنسبة للسنة الجارية.

و قد سجلت أهم مؤشرات المنشآت العامة خلال سنة 2009 التطورات التالية :



### المديونية الخارجية للمنشآت العامة

بلغ حجم المديونية الخارجية 73,4 مليار درهم في متم سنة 2009 مقابل 61,5 مليار درهم خلال 2008 محققاً بذلك زيادة قدرها 19,3% وهي تمثل ما يعادل :

- 54,2% من مجموع ديون التمويل للمنشآت العامة بما فيها المجمع الشريف للفوسفاط مقابل 50,8% سنة 2008 و 57,5% سنة 2007 ؛
- 48% من الدين الخارجي العمومي مقابل 46,9% سنة 2008 و 44,7% سنة 2007 ؛
- 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 8,9% سنة 2008 و 8,8% سنة 2007.

## البعد الجهوي لتدخل المنشآت العامة

تلعب المنشآت العامة دوراً هاماً في تنفيذ السياسات العامة. وهكذا، فإن انخراطها في ورش بناء الجهوية الموسعة سيعمل على تقوية وتعزيز نشاطها على المستوى الجهوي من خلال تحسين الحكامة وتقوية الشراكات وتطوير التعاقد وتحديث المراقبة. ويجدر التذكير أن هناك 104 وحدة تابعة للدولة تزاوّل نشاطها في مجال جغرافي محدد و32 وحدة تابعة للجماعات المحلية.

وقد تطورت أهم مؤشرات هذه المنشآت العامة التي تزاوّل نشاطها على مستوى جهوي أو محلي كما يلي :

2009					2008							مليون درهم
الاستثمار	المستخدمون (الوحدة)	تكاليف المستخدمين	تكاليف الاستغلال	رقم المعاملات	الاستثمار	المستخدمون (الوحدة)	تكاليف المستخدمين	تكاليف الاستغلال	رقم المعاملات	الاستثمار	المستخدمون (الوحدة)	
24 432	14 277	1 839	10 809	5 676	19 957	19 929	2 294	13 247	4 552	12 659	17 371	104 منشأة عملة تعمل في مجال جغرافي محدد (1)
36,11%	11,61%	7,38%	8,64%	3,99%	30,03%	15,99%	9,14%	10,08%	2,60%	25,60%	13,90%	(4) % (1)
2 206	7 771	964	4 793	6 241	1 951	7 053	903	5 586	5 675	1 249	7 204	32 منشأة عملة ذات مساهمة كاملة أو جزئية للجماعات المحلية (2)
3,26%	6,32%	3,87%	3,83%	4,39%	2,94%	5,66%	3,59%	4,25%	3,24%	2,53%	5,77%	(4) % (2)
26 638	22 048	2 803	15 602	11 916	21 908	26 982	3 197	18 833	10 227	13 908	24 575	المجموع (3)
67 656	122 942	24 931	125 081	142 211	66 450	124 610	25 109	131 453	175 014	49 451	124 958	مجموع القطاع (4)
39,37%	17,93%	11,24%	12,47%	8,38%	32,97%	21,65%	12,73%	14,33%	5,84%	28,12%	19,67%	(4) % (3)

على صعيد الاستثمارات أنجزت المنشآت العامة المتدخلة على المستوى المحلي أو الجهوي، 39,4% من مجموع استثمارات قطاع المنشآت العامة في سنة 2009 بمبلغ 26,6 مليار درهم مقابل 33% خلال سنة 2008.

## 2 - العلاقات المالية بين الدولة والمنشآت العامة

### E التحويلات المالية من الدولة لفائدة المنشآت العامة

بلغت الإمدادات المقدمة للمنشآت العامة خلال سنة 2009، والموجهة على الخصوص إلى القطاعات ذات الأولوية (البنيات التحتية والتعليم والفلاحة والخدمات العمومية الأساسية) ما قدره 24.655 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 43% مقارنة بإنجازات سنة 2008. وتتوزع هذه الإمدادات كالتالي :

- α 18,9 مليار درهم أي 77% لفائدة المنشآت العامة ذات النشاط غير التجاري ؛
- α 5,8 مليار درهم مُرسدة للمنشآت العامة ذات النشاط التجاري أي 23% من المجموع.

وتظهر المقارنة بين إمدادات الدولة لفائدة المنشآت العامة لسنتي 2008 و2009، من خلال الجدول التالي :

إنجازات قانون المالية لسنة 2009		إنجازات قانون المالية لسنة 2008		طبيعة التحويلات
نسبة %	مليون درهم	نسبة %	مليون درهم	
43,2	10 646,46	35,7	6 150,33	التسيير
49,7	12 265,42	49,1	8 452,98	التجهيز
7,1	1 743,32	15,2	2 626,50	زيادة رأس المال وإعادة الهيكلة
100,0	24 655,20	100,0	17 229,81	المجموع

وبالإضافة إلى التحويلات المباشرة المذكورة أعلاه، تستفيد المنشآت العامة من موارد الميزانية والتي تتكون من الرسوم شبه الضريبية التي بلغت **2.554 مليون درهم** خلال سنة 2009 مقابل 2.336 مليون درهم سنة 2008.

### E\_ الموارد الآتية من المنشآت العامة

بلغت الموارد الآتية من المنشآت العامة، في متم دجنبر 2009، ما قيمته 10.489 مليون درهم مسجلة ارتفاعا قدره 35% مقارنة بسنة 2008 ونسبة إنجاز وصلت إلى 105% من توقعات قانون المالية برسم نفس السنة (10.015 مليون درهم). وتمثل هذه العائدات 1,4% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2009 مقابل 1,1% سنة 2008، كما تمثل 6% من المداخل العادية للميزانية العامة للدولة مقابل 3,8% سنة 2008.

ويبين الجدول التالي تطور هذه الموارد :

مقترحات مشروع قانون المالية لسنة 2011		توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2010		إنجازات قانون المالية لسنة 2009		طبيعة التحويلات *
النسبة %	مليون درهم	النسبة %	مليون درهم	النسبة %	مليون درهم	
29%	2 960,00	38%	3 505,00	34%	3 601,00	الموارد الآتية من الهيئات المالية
69%	7 007,00	60%	5 580,00	64%	6 668,10	الرياحات وموارد أخرى
3%	260,00	3%	255,00	2%	220,00	الاتاوي على استغلال الأملاك العامة
100%	10 227,00	100%	9 340,00	100%	10 489,10	المجموع
9,5%		-11,0%				نسبة النمو %

\* : دون احتساب عائدات الخصوصية

### E\_ مساهمة المنشآت العامة في المداخل الضريبية

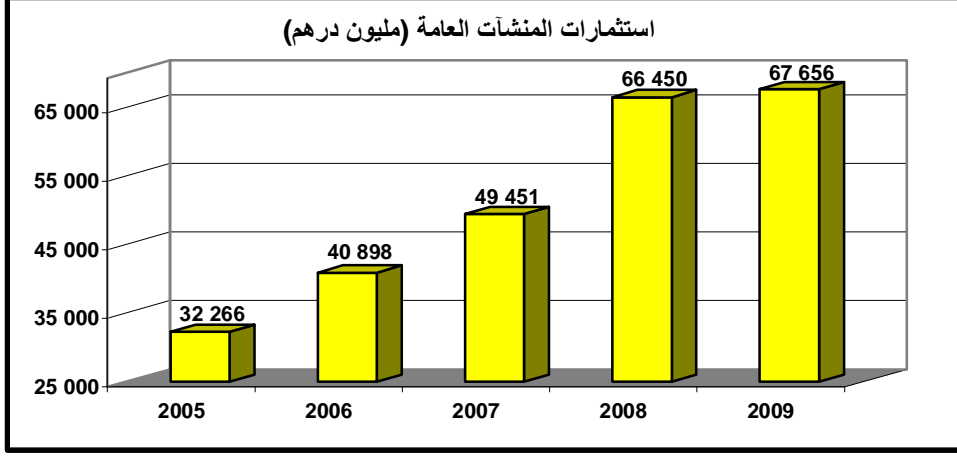
خلال سنة 2009، بلغت المبالغ المترتبة عن نشاط المنشآت العامة برسم الضريبة على الشركات ما قيمته **3.697 مليون درهم**. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الضريبة على الشركات المسجلة في الحسابات السنوية لكل من اتصالات المغرب (3.548 مليون درهم) وبنك المغرب (1.777 مليون درهم) فإن الضريبة على الشركات الإجمالية للقطاع سوف تبلغ **9.022 مليون درهم** خلال سنة 2009.

وبرسم الضريبة على الدخل، وصلت المبالغ الواردة من المنشآت العامة خلال سنة 2009 ما قيمته **2.748 مليون درهم**. وإذا ما تم دمج الضريبة على الدخل الواردة في الحسابات السنوية لاتصالات المغرب وبنك المغرب، ستبلغ الضريبة على الدخل الإجمالية للقطاع **3.295 مليون درهم** خلال سنة 2009.

وهكذا ارتفعت المبالغ الإجمالية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إلى **12.317 مليون درهم** سنة 2009.

### 3- استثمارات المنشآت العامة

بلغ حجم استثمارات المنشآت العامة ما قدره **67,7 مليار درهم** سنة 2009 مقابل 66,5 مليار درهم سنة 2008 أي بتزايد نسبته 1,8% مما يؤكد على انتقال استثمارات هذه المنشآت إلى عتبة جيدة تشكل قطيعة مع الفترة السابقة كما يوضح ذلك الرسم البياني الآتي :



وقد بلغت نسبة إنجاز استثمارات سنة 2009 ما قدره **80%** و يبرز تحليل الإنجازات فيما يخص استثمارات المنشآت العامة التي تتدخل في قطاعات استراتيجية على أن بعض منها سجل نسبة إنجاز فاقت هذا المعدل منها :

- المجموعة القابضة العمران : إنجاز 8.349 مليون درهم خلال سنة 2009 قدرها أي بنسبة إنجاز 97% ؛
- الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب : 6.204 مليون درهم أي بنسبة إنجاز 93% ؛
- مجموعة صندوق الإيداع والتدبير : 4.439 مليون درهم أي بنسبة إنجاز 135% ؛
- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب : 3.754 مليون درهم أي بنسبة 89% ؛
- وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق : 3.142 مليون درهم أي بنسبة 157% ؛
- المكتب الوطني للمطارات : 2.496 مليون درهم أي بنسبة 133% .

بصفة عامة، تمثل استثمارات المنشآت العامة ما يعادل :

- 30% من مجموع التكوين الخام لرأس المال الثابت مقابل 29,2% سنة 2008 (25,7% سنة 2007) ؛
- 146% من الاستثمارات المدرجة في الميزانية العامة للدولة مقابل 176% سنة 2008 (175% سنة 2007).

**التوزيع الجهوي لاستثمارات المنشآت العامة للفترة 2007-2009 (بمليون درهم)**

2009		2008		2007		الجهة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
19,4%	13 132	21,0%	13 944	19,5%	12 929	سلا - الرباط - زمور - زعير
8,4%	5 712	14,3%	9 527	14,1%	6 989	طنجة - تطوان
13,5%	9 132	14,2%	9 422	14,6%	7 199	الدار البيضاء الكبرى
10,6%	7 148	9,5%	6 291	12,0%	5 939	مراكش - تانسيفت - الحوز
10,7%	7 248	7,2%	4 765	4,4%	2 158	الشرق
6,6%	4 488	6,9%	4 594	5,7%	2 810	الشاوية - ورديفة
6,8%	4 573	6,6%	4 394	7,5%	3 684	سوس ماسة درعة
4,5%	3 056	5,5%	3 633	2,5%	1 228	دكالة - عبدة
3,2%	2 182	3,0%	1 970	3,5%	1 749	مكناس - تافيلالت
1,2%	832	2,5%	1 629	0,6%	299	كلميم - السمارة
3,2%	2 197	2,2%	1 440	2,3%	1 151	فاس - بولمان
3,6%	2 432	2,1%	1 417	1,2%	609	لعيون - بوجدور - الساقية الحمراء
2,3%	1 587	1,7%	1 133	2,2%	1 093	غرب الشراة بني حسن
3,8%	2 602	1,6%	1 070	1,6%	808	تازة - الحسيمة - تاوانات
1,5%	992	1,2%	779	1,5%	762	تادلة - أزيلال
0,5%	342	0,7%	442	0,1%	44	واد الذهب - لكويرة
100,0%	67 655	100,0%	66 450	100,0%	49 451	المجموع

وفيما يخص تمويل نفقات الاستثمار، تعتمد المنشآت العامة إلى التمويل الذاتي ودعم الدولة وكذا إلى الاقتراض زيادة على موارد أخرى على شكل تعبئة الخزينة ومساهمة الشركاء منهم على الخصوص صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية.

و قد بلغت قدرة التمويل الذاتي للمنشآت العامة دون احتساب المجمع الشريف للفوسفاط، ما قدره 28,2 مليار درهم سنة 2009، تمثل ما يعادل 44,1% من استثمارات المنشآت العامة مقابل 39,7% سنة 2008.

وتتجلى مساهمة الدولة في تمويل ميزانيات استثمار المنشآت العامة من خلال الزيادة في رأسمال وإعانات التجهيز الممنوحة من طرف الميزانية العامة للدولة لهاته المنشآت بمجموع بلغ 14.009 مليون درهم في سنة 2009 مقابل 11.097 مليون درهم سنة 2008.

كما تظل مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية كبرى، خاصة في مجالات السكن الاجتماعي والسياحة والصناعة والبنيات التحتية المينائية والطرقية والطرق السيارة قد بلغت 2.109 مليون درهم برسم سنة 2009.

وتندرج استثمارات المنشآت العامة برسم سنوات 2009 و2010 و2011 في إطار البرنامج الحكومي للفترة 2008-2012 وتهدف إلى المساهمة في تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية وتقوية البنيات التحتية للبلاد وخلق آليات للتنمية الجهوية والمحافظة على وتيرة التقدم الاقتصادي بمستوى عال.

وبخصوص العالم القروي، يجب الإشارة إلى المساهمة المتميزة للمنشآت العامة في برامج التنمية لفائدة العالم القروي ويتعلق الأمر ببرنامج الكهرباء القروية الشاملة وبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية وكذلك التجهيزات الخاصة بالاتصالات والخدمات البريدية المتمثلة في برنامج تعميم استعمال المواصلات السلكية واللاسلكية وبرنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.



وستحافظ المنشآت العامة، برسم سنة 2011، على وتيرة استثمارات عالية قدرها 107 مليار درهم، 65 % منها سيتم إنجازها من طرف 11 منشآت عامة أو مجموعة منشآت عامة وهي كالتالي:

2011	2010	مليون درهم
15 217	18 000	المجمع الشريف للفوسفاط
13 000	12 969	مجموعة صندوق الإيداع والتدبير
10 328	8 542	مجموعة العمران للتهيئة
7 436	9 780	المكتب الوطني للكهرباء
7 103	4 926	المكتب الوطني للسكك الحديدية
4 500	4 635	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
3 290	7 898	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
3 441	4 120	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء
2 000	2 242	وكالة تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق
1 964	2 778	المكتب الوطني للمطارات
1 873	1 562	شركة الخطوط الملكية المغربية
37 461	33 219	منشآت عامة أخرى
<b>107 614</b>	<b>110 671</b>	<b>المجموع</b>

وبهدف السهر على حسن تنفيذ البرامج الاستثمارية للمنشآت العامة، تم إحداث لجنة مكلفة بتتبع هذه الاستثمارات وذلك في أواخر سنة 2008 تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية وبمساهمة مسيري أهم المنشآت العامة. وتعد هذه اللجنة اجتماعات كل ثلاثة أشهر تخصص لتتبع البرامج الاستثمارية لهذه المؤسسات ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المُسطرة.

E

#### 4 - حكمة المنشآت العامة

إن تحسين مساهمة المحفظة العامة في تنمية البلاد تستوجب، إضافة إلى الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة، تطوير حكمة المنشآت العامة وكذا تحديث إطار تسييرها.

و قد سجلت حكمة وتدبير المنشآت العامة تقدما من خلال :

- E مواصلة تحديث المراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة طبقاً للقانون رقم 00-69 ؛
- E استمرار تطوير العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت العامة ؛
- E مواصلة التدقيقات الخارجية على عدة مستويات (الحسابات، الإنجازات، الإستراتيجية المتبعة، التنظيم...).

## عقود البرامج الموجودة قيد التنفيذ بتاريخ 31 دجنبر 2010

الاستثمارات	الأهداف الرئيسية	تاريخ توقيع العقد	مدة العقد	المنشآت العامة
3.058 مليون درهم	تطوير وتحديث وترشيد تدبير الوكالة	9 يوليوز 2010	2010-2012	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش
170 مليون درهم	تحديث وترشيد تدبير الشركة	11 يونيو 2010	2010-2012	شركة الإنجازات السمعية البصرية - صورياد 2 M -
1,2 مليار درهم	انطلاق شركة الخطوط الجوية المغربية السريعة للنقل الجوي الداخلي والجهوي (رام إكسبريس)	4 مارس 2010	2009-2013	شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية
33 مليار درهم	إنجاز الخط ذي السرعة الفائقة الرابط بين طنجة والدار البيضاء (20 مليار درهم) وتدعيم وتحديث الشبكة السككية الحالية (13 مليار درهم)	فاتح فبراير 2010	2010-2015	المكتب الوطني للسكك الحديدية
4,4 مليار درهم	تطوير الجامعات المغربية من أجل ضمان إشعاعها	6 أكتوبر 2009	2009-2012	الجامعات (15) والمكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية والثقافية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (17)
650 مليون درهم	تأهيل النظام الإعلامي للتسيير والتجهيزات التقنية	2 أكتوبر 2009	2009-2011	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
1,7 مليار درهم	تطوير وتحديث الصيد البحري المغربي عن طريق إدماج مختلف مجالاته	29 شتنبر 2009	2009-2012	المكتب الوطني للصيد
-	إنعاش القطاع التعاوني من أجل الرفع من مساهمته في التنمية ومحاربة الفقر والهشاشة	29 يوليوز 2009	2009-2012	مكتب تنمية التعاون
12,9 مليار درهم	تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب وتقوية قدرات الإنتاج والتطهير السائل	31 أكتوبر 2008	2008-2010	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب
32 مليار درهم	الانتهاء من المخطط الأول للشبكة الوطنية للطرق السيارة التي تبلغ 1.416 كلم والشروع في برنامج جديد طوله 384 كلم	2 يوليوز 2008	2008-2015	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب

وتوجد عقود برامج أخرى في طور التنفيذ مع الإشارة إلى أنها تتوفر على طريقة تتبع خاصة، وهي تهم : وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق والوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والقروض الفلاحي للمغرب وشركة التنمية الفلاحية وشركة تسيير الأراضي الفلاحية وموزعي الكهرباء والمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

ويتضمن برنامج عمل 2011 عقود برامج سوف تبرم مع بريد المغرب وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية والوكالة الوطنية للموانئ والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للمطارات والصندوق المغربي للتقاعد.